

بيان لجنة السياسة النقدية
١٥ نوفمبر ٢٠١٨

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٥ نوفمبر ٢٠١٨ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦,٧٥% و ١٧,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على كل من سعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٧,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥%.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١٦,٠% و ١٧,٧% في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٨ على الترتيب. وجاء هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجة زيادة أسعار بعض الخضروات، وذلك بعدما أدت إجراءات ضبط المالية العامة للدولة الى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام من ١١,٤% في مايو الماضي.

وقد نجحت السياسة النقدية التقييدية للبنك المركزي في احتواء اثر الارتفاعات على باقي السلع والخدمات، حيث استمر المعدل السنوي للتضخم الأساسي في الانخفاض ليسجل ٨,٧% في المتوسط خلال الفترة ما بين يوليو وأكتوبر ٢٠١٨.

وقد استقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ عند مستوى ٥,٤%، بعدما واصل الارتفاع في الربع الأول من العام للربع السادس على التوالي. حيث انخفضت المساهمة الموجبة لكل من الطلب المحلي الخاص وصافي الصادرات، في حين ارتفعت مساهمة الطلب المحلي العام.

كما تم احتواء أثر انتقال تقلبات الأسواق المالية العالمية الى التضخم المحلي، وذلك نتيجة للإجراءات الإصلاحية التي دعمت من تحسن مقومات الاقتصاد الكلي محلياً. ومازالت أسعار البترول العالمية عرضة للتقلبات بسبب عوامل محتملة من جانب العرض، على الرغم من انخفاضها مؤخراً.

ونتيجة لتأثر معدل التضخم العام في أكتوبر ٢٠١٨ بارتفاع أكبر من المتوقع في أسعار بعض الخضروات، ارتفعت المخاطر المحيطة بتحقيق المعدل السنوي للتضخم العام المستهدف والمعلن من قبل البنك المركزي في مايو ٢٠١٧ وهو ١٣٪ (±٣٪) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

وتجدر الإشارة ان أدوات السياسة النقدية يتم استخدامها للسيطرة على توقعات التضخم واحتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصددمات العرض. ونظرا لاحتواء الضغوط التضخمية كما تم توضيحه أعلاه، ونتيجة للطبيعة المؤقتة لارتفاع أسعار بعض الخضروات، قررت لجنة السياسة النقدية الإبقاء على أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي دون تغيير.

وتظل أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي في الوقت الحالي متسقة مع تحقيق معدلات أحادية للتضخم العام بمجرد انتهاء الآثار المؤقتة الناجمة عن إجراءات برنامج ضبط المالية العامة للدولة. حيث تستهدف وزارة المالية تحقيق فائض أولى يبلغ ٢,٠% من الناتج المحلي الإجمالي

خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بفائض مبدئي قدره ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي السابق.

وسوف تستمر اللجنة في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg